انعكاسات ظاهرة العولمة في أبراز أهمية احتضان الأعمال

م. المساعد سعدون حمود الربيعاوي*
م. المساعد ناظم جواد الزيدي

ملخص البحث

العولمة ظاهرة اقتصادية سياسية اجتماعية لها انعكاساتها المختلفة على المجتمعات وعلى منظمات الأعمال في مختلف دول العالم، هذه الظاهرة أدت إلى المزيد من النتائج التي زادت منظمات الأعمال في الدول الغنية غنىً وزادت منظمات الأعمال في دول العالم الثالث فقر، وقد ترتب على ذلك نتائج ايجابية لدى المجتمعات الغربية والمؤتلفة معها بسبب سيطرة منظمات الأعمال في تلك الدول على الأسواق في البلدان النامية نتيجة التحالفات الستراتيجية وكثرة عمليات الاندماج وفي ذات الوقت انعكس الأمر سلبا على منظمات الأعمال في البلدان النامية بسبب ضعف قدرتها على المنافسة بسبب انفتاح الأسواق ودخول المنظمات العالمية العملاقة الأمر الذي جعل تلك المنظمات الصغيرة تراوح في مكانها لا بل وتنطوي على نفسها وتتحول ستراتيجيتها من النمو والتوسع إلى محاولة البقاء والاستمرار، والأمثلة كثيرة على تلك المنظمات التي أفلست وأغلقت أبوابها بسبب تخلف التقانة التي تستخدمها، وتخلف إدارتها وقلة رؤوس الأموال التي تستخدمها مقارنة مع مثيلاتها في الدول الغربية (راعية العولمة)، وهنا برزت مسالة حاضنات الأعمالBusiness Incubators إذ بدأت تلك المنظمات الصغيرة والمتوسطة تفكر وتبحث عن من يقدم لها العون والمساعدة سواء كان ذلك من قبل حكومات تلك البلدان التي تعمل فيها كتوفير الحماية القانونية لمنتجاتها أو تقديم الدعم المالي والضريبي لها لتتمكن من مجاراة المنظمات القادمة من خارج البلاد، أو ممكن ان يقدم لها الإسناد من جهة وطنية أو منظمة كبيرة من داخل البلد لمساعدة تلك المنظمات الصغيرة أو المتوسطة على البقاء والاستمرار والتطور، ان عدم وجود إسناد أو دعم لتلك المنظمات سيحتم عليها الانسحاب من السوق وبالتالي يؤدي ذلك إلى تدهور اقتصادي للبلد ومزيد من الفقر وقلة فرص العمل وأثار سلبية كثيرة على مجتمعات العالم الثالث وقد أظهرت الدراسة بان هناك أثار واضحة لظاهرة العولمة خلاصتها ان وجود هذه الظاهرة وانتشارها في الأسواق العالمية أدى وبشكل كبير إلى إلحاق الضرر بمنظمات الأعمال في العالم الثالث مما جعل من الضروري ان تحتضن تلك المنظمات بهدف إنقاذها من الانهيار.

المقدمة

لازال مصطلح العولمة Globlization ومصطلح حاضنات الأعمال Business Incubators غير واضحة وغير محددة المعالم لدى الكثير من الناس بما فيهم بعض المختصين بالأعمال لحداثة المصطلحين ولقلة ما كتب عنهما لذلك يحتل هذا الموضوع أهمية كبيرة في تناوله

نضرياً لتوضيح أهم المصطلحات والمفردات المستخدمة فيه بهدف الإثراء النظري للموضوع والذي يمكن من خلاله إبراز دور العولمة وأهميتها في أبراز الحاجة إلى احتضان الأعمال خاصة في دول العالم الثالث كونها الأكثر تضرراً من ظاهره العولمة والاندماجات و التحالفات الستراتيجية الناجمة عن الظاهرة المذكورة بسبب صغر حجم تلك المنضمات ومحدوديه رؤوس أموالها ونشاطها، ونأمل أن نكون قد وفقنا في تناول هذا الموضوع.

---

* الباحثان يعملان ضمن ملاك الهيئة التدريسية في قسم إدارة الأعمال / جامعة بغداد

أهمية وأهداف البحث

يحظى البحث بأهمية كبيرة لكونه يتناول موضوعين هما العولمة **Globalization** ولازال الجدل حولها فيما إذا كانت متغير أم ظاهرة ولا زالت لم تخضع لنظريات وثوابت محددة، والموضوع الآخر هو حضانة الأعمال **Business Incubation** وهو من المواضيع الحديثة والنادرة الوجود في الأدب الإداري، ولا زال غير معروف لدى العديد من الناس، وغير واضح المعالم لدى المتخصصين، الأمر الذي دفع الباحثان إلى تناول هذين الموضوعين معاً لوجود صلة رابطة بينهما، ويسعى الباحثان هنا إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح الجدل الفكري حول مفهوم العولمة وتحديد أبعاد ذلك المفهوم بالاستناد إلى ما طرحه الفلاسفة والمفكرون بالإضافة إلى تحديد آلياتها وانعكاساتها على المجتمعات.
2. وضع فرشة نظرية شاملة قدر المستطاع لشرح مضامين حضانة الأعمال **Business Incubation** وحاضنات الأعمال **Business Incubators** والمفاهيم المتعلقة بها، ومدى بروز أهميتها في المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3. تحديد العلاقة النظرية بين العولمة و حضانة الأعمال، ومدى انعكاس ذلك على المنظمات وخاصة منظمات الدول النامية (العالم الثالث).

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. هل أن العولمة متغير أم ظاهرة أم حدث كوني؟
2. ما هي حضانة الأعمال؟ وما هي حاضنات الأعمال؟
3. هل أن حاضنات الأعمال هي وليدة العولمة؟ أم أنها سبقت عصر العولمة؟
4. أين تكمن الحاجة إلى حضانة الأعمال في المنظمات الكبيرة أم المتوسطة أم الصغيرة؟
5. أين برزت الحاجة إلى حاضنات الأعمال، في منظمات الدول المتقدمة أم دول العالم الثالث؟

أسلوب البحث

يعتمد البحث الأسلوب النظري التحليلي لأبرز الأفكار التي طرحت حول متغيرات الموضوع الرئيسي ومحاولة إيجاد العلاقة أو نفيها، وقد ابتعد الباحث عن استخدام الأسلوب الميداني لحداثة الموضوع ولقلة ما متوفر عنه بالنسبة للمدير العراقي، الأمر الذي يجعل عملية استبانة للموضوع لا تحقق الغرض المرجو منها حالياً، ولكن إيجاد الفرشة النظرية ستمهد لإجراء بحوث مستقبلية تتضمن وجهات نظر العاملين أو المديرين العراقيين حول الموضوع، بعد أن يطلعوا بشكل مناسب على المفاهيم الأساسية للموضوع.

المفهوم اللغوي للعولمة

تعرف كلمة العولمة لغوياً بأنها كلمة مشتقة من مدلول العالم، ويفضل الأنجلوسكسون استخدام **Globalization** نسبة إلى كلمة **Globe** التي تعني بالعربية (الكرة الأرضية)، في حين يفضل الفرانكوفون استخدام مصطلح **Mondialization** نسبة إلى الكوكب بالفرنسية **Le Monde** ولا يفضل الكثير من الاقتصاديين والمتخصصين العرب استخدام لفظة العولمة لعدم وجود أصل لها في العربية، وبدلاً منها يفضل أولئك استخدام كلمتي (الكونية) نسبة إلى الكون و(الكوكبية) نسبة إلى الكوكب، وعلى الرغم من رجاحة الأخيرتين لغوياً، إلا أنهما لا تعكسان المعنى الصحيح لما مطلوب من هذا المصطلح توضيحه، إذ أن إضافة (LZE) في اللغة الإنكليزية تعطي معنى التدخل، بمعنى آخر أن **Globe** يعني الكوكب و**Global** تعني كوكبي، وعندما تضاف لها (LZE) يعني ذلك جعله عالمياً، أو جعله يبدو عالمياً، أي أنه فعل متدخل "إذا جاز التعبير" وهكذا عملياً فشلت المحاولات

لإعطاء هذا المدلول اللفظي الإنكليزي مقابلاً لغوياً قانونياً، أي مطابقاً له في الصيغة والمعنى، ولكن رغم ذلك فقد شاع استخدامه هنا لكونه قد تحول إلى اسم علم أعجمي (المسافر ، 2001 : 46).

مفهوم العولمة

العولمة متغير اقتصادي، اجتماعي وسياسي لم يشهد التاريخ الحديث له مثيلاً، وذلك لأنه يشمل تغيرات جذرية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا، هدفها تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بعدة أنماط حديثة تمثل انفتاح كل ما هو محلي على العالم الخارجي، إلغاء التركيز الصناعي والمالي نتيجة للقدرة الهائلة في الحركة، تغيرات نمطية سريعة في الإنتاج والاستهلاك وحتى الاستثمار، زيادة ارتباط واندماج الهوامش بالمحاور، إلغاء أدوار الحكومات في الداخل والخارج ولو بنسب متفاوتة، ربط الاقتصادات الوطنية بمصالح الشركات الكبرى، استخدام فائق للاتصالات الحديثة لإتمام الصفقات الاقتصادية، فالاقتصاد العالمي في طرقه للتكامل ولكن لصالح من؟

ذلك هو ما يهم المعنيين في دول الجنوب والشمال على السواء، وهكذا فإن العولمة في أساسها وجوهرها ترمي على تحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التبادلات في السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية واتساع انتشار التكنولوجيا وحركة الموارد البشرية (منظمة العمل العربية ، 1998 : 11 – 12) . وبرغم صحة أغلب العبارات السابقة، إلا أن واقع حال عولمة اليوم لا يدلل على أن هناك انتشاراً واتساعاً لحركة الموارد البشرية، كما أن هذه العولمة لا تفترض تساوي وتكافؤ الأطراف المستفيدة منها والمنضوية تحت لوائها.

ويقول واحد من دعاة العولمة هو (فريدمان) في كتابه (السيارة ليكساس وشجرة الزيتون) أن نظام العولمة يعد عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم، وفي التكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات أبعد وبصورة أسرع وأعمق وارخص من أي وقت مضى، وبطريقة من شأنها أن تعزز أيضاً ردة فعل قوية من جانب أولئك الذين تعرضوا لمعاملة وحشية أو فاتهم ركب ذلك النظام الجديد.

ويرى فريدمان أن فتح أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة يعني أنه سيصبح أكثر كفاءة وازدهاراً (فريدمان، 2000 : 30-31).

أما بول هيرست فيقول في كتابه (مسألة العولمة) هناك فرق شاسع بين اقتصاد كوكبي بالمعنى الدقيق واقتصاد بلغ درجة عالية من التدويل، وفيه تتاجر معظم الشركات من قواعدها في اقتصادات قومية متميزة، ففي الأول تكون السياسات القومية عقيمة لأن النواتج الاقتصادية تتحدد كلية بواسطة قوى السوق العالمية وبواسطة القرارات الداخلية للشركات متعددة القومية، ولكن في الثاني تظل السياسات القومية نشطة، بل هي في الحقيقة جوهرية للمحافظة على الأساليب المتميزة ونواحي القوة في القاعدة الاقتصادية القومية والشركات التي تتاجر انطلاقاً منها (هيرست بول، 1999: 272).

أما العالمية أو النظام العالمي فهو مختلف بعض الشيء عن كل من المصطلحين السابقين، فهناك من لا يستطيع أن يرى حركة التطور الرأسمالية إلا بصيغتها العالمية وإن تطرفت هذه الحركة أيضاً لتنتج بؤراً ومحاوراً متماثلة للصراع التنافسي، وكما يقول (إيمانوئيل فاليرشتين) حينما يتحدث عن النظام العالمي، (أن الترابط العميق والمستمر بين الحركات والظواهر التاريخية الاجتماعية التي تجري في مرحلة تاريخية معينة لا يمكن أن ينظر إليها إلا بوصفها نظاماً عقلياً (غليون وامين، 1999: 15).

(بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدث بالبعض إلى تصور ان العالم قد تحول بالفعل

إلى قرية كونية) (المجذوب، 2000: 36).

وعلى أساس الرأي السابق يمكن تكوين فكرة التدرج لذلك الثالوث، العالم الرأسمالي يمر باتجاه التدويل فيتجاوزه إلى العالمية حتى يصل إلى القرية الكونية... وفي هذا خلط للحقائق فكما أشارت العديد من المصادر ان أهم المؤسسات القومية الراعية للتدويل يتم تجاوزها في العولمة.

والنظام العالمي قائم بصورة متوازية ومتكافئة نسبياً على رغبة الأنظمة القومية في الاندماج ضمن سلطة شوق عالمية. ولكن العولمة وكما ورد ذكرها في مكان سابق تعني التدخل لفرضها على هذا الطرف او ذاك، و تستخدم لأجل ذلك مؤسسات عالية التسلط و التأثير مثل مؤسسات (بريتين وود) لإتمام الصفقات التجارية، إذن فالاقتصاد العالمي في طريقه للتكامل، ولكن لصالح من؟ ذلك هو ما يهم المعنيين في دول الجنوب والشمال على السواء. وهكذا فإن العولمة في أساسها وجوهها ترمي إلى تحقيق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم من خلال زيادة حجم وتنوع المبادلات في السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وتعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية واتساع انتشار التكنولوجيا وحركة الموارد البشرية. وبرغم صحة أغلب العبارات السابقة إلا أن واقع حال عولمة اليوم لا يدلل على أن هناك انتشاراً واسعاً لحركة الموارد البشرية، كما أن هذه العولمة لا تفترض تساوي وتكافؤ الأطراف المستفيدة منها أو المنضوية تحت لوائها.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات الأجنبية والعربية حول العولمة، إلا أن أغلب هذه الدراسات لا تتفق تماماً حول تعريف هذه الكلمة أو بالأحرى مدلولها. ويعتقد أن سبب هذا الاختلاف يعود إلى حداثتها، فقد أكدت المصادر حداثة استخدامها، ومثلما هو معروف فإن أي حدث جديد تتلاطم حوله التعريفات والشروح والاختلافات حتى إذا ما أخذ مداه تبدأ تلك الاختلافات بالتقلص إلى أن تصل إلى الحد الذي تنفصل فيه تلك التعريفات على أساس المدارس الواضحة في الفكر الاقتصادي والاجتماعي السائد. وهكذا فمن المتوقع مستقبلاً أن لا تتجاوز تقسيمات الآراء في العولمة الماركسية الجديدة والليبرالية. وقد يكون هناك دور للأفكار الدينية والقومية ولاسيما في البلدان النامية في تفسير هذا المصطلح والاتفاق عليه.

وفيما يخص الخطاب المؤيد للعولمة يأتي تعريف (جون توملسون) ليعبر عن المافوقيات التي سادت عصر العولمة فلم يعد أحد يبحث عن الأسباب والمؤديات وإنما تشغل النتائج بال أكثر المفكرين، فيقول (توملنسون): تشير العولمة إلى النشاطات المتنامية باضطراد والتي تخص الاتصالات الاندماجية المعقدة بين المجتمعات والثقافات والمؤسسات وحتى الأفراد على النطاق العالمي، فالعولمة هي الحركة الاجتماعية المحتوية ضمناً لانكماش البعدين الزماني والمكاني (غليون وامين، 1999: 16).

ويقول واحد من دعاة العولمة هو (فريدمان) في كتابة (السيارة ليكساس وشجرة الزيتون) أن نظام العولمة يعد عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل الصارم في الأسواق وفي الدول والأمم، وفي لتكنولوجيات إلى درجة لم تحدث من قبل، وبطريقة تمكن الأفراد والشركات والدول والأمم من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات أبعد وبصورة أسرع وأدق وأرخص من أي وقت مضى، وبطريقة من شأنها أن تعزز أيضاً ردة فعل قوية من جاني أولئك الذين تعرضوا لمعاملة وحشية أو فاتهم ركب ذلك النظام الجديد. ويدعو فريدمان كذلك إلى أن فتح أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة يعني أنه سيصبح أكثر كفاءة وازدهارا ً.

أما بول هيرست فيقول في كتابه (مسألة العولمة) هناك فرق شاسع بين اقتصاد كوكبي بالمعنى الدقيق واقتصاد بلغ درجة عالية من التدويل، وفيه تتاجر معظم الشركات من قواعدها في اقتصادات قومية متميزة، ففي الأول تكون السياسات القومية عقيمة لأن النواتج الاقتصادية تتحد كلية بواسطة قوى السوق العالمية وبواسطة القرارات الداخلية للشركات متعددة القومية، ولكن في الثاني تظل السياسات القومية نشطة، بل هي في الحقيقة جوهرية للمحافظة على الأساليب المتميزة ونواحي القوة في القاعدة الاقتصادية القومية والشركات التي تتاجر انطلاقاً منها (فريدمان ، 2000 : 31).

أما العالمية أو النظام العالمي فهو مختلف بعض الشيء عن كل من المصطلحين السابقين، فهناك من لا يستطيع أن يرى حركة التطور الرأسمالية إلا بصيغتها العالمية وإن تطرفت هذه الحركة أحياناً لتنتج بؤراً ومحاوراً متماثلة للصراع التنافسي، وكما يقول (إيمانوئيل فاليرشتين) حينما يتحدث عن النظام العالمي: "إن الترابط العميق والمستمر بين الحركات والظواهر التاريخية الاجتماعية التي تجري في مرحلة تاريخية معينة لا يمكن أن ينظر إليها إلا بوصفها نظاماً عالمياً (غليون و امين، 1999: 16). ويرى البعض أنه يمكن وصف العالمية بكونها التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية. وفي هذا خلط للحقائق فكما استمرت العديد من المصادر أن أهم المؤسسات القومية الراعية للتدويل تم تجوزها في العولمة. والنظام العالمي قائم بصورة متوازية ومتكافئة نسبياً على رغبة الأنظمة القومية في الاندماج ضمن سلطة سوق عالمية. لكن العولمة وكما ورد ذكرها في مكان سابق تعني التدخل لفرضها على هذا الطرف أو ذاك وتستخدم لأجل ذلك مؤسسات عالية التسلط والتأثير مثل مؤسسات (بريتون وودز). ويحاول دعاة العولمة وهم يفرضون هذا المصطلح أن يبينوا ما يعتبرونه حقيقة، ويعتبره أصحاب الخطاب المضاد وهماً ، وهو أن العولمة ستهيئ سوقاً يمكن صنع أي شيء وبيع كل شيء فيه وفي أي مكان على وجه الأرض دون أن يكون هناك حاجزاً طبيعياً أو عائقاً جغرافياً أو مانعاً سياسياً أو محدداً اجتماعياً، فكل تلك العوائق تذوب أمام قوة الهدف الاقتصادي وهو (رفع الرفاهية الاجتماعية للبشر). وسيادة هذه الفكرة ينبغي أن تؤدي إلى حقيقة عدم وجود قوة مهيمنة ومسيطرة وحيدة على هذه السوق الكبيرة. وهذا يعني كذلك أن عالماً تهيمن عليه الولايات المتحدة ينبغي أن يكون قد ولى وحل محله عالم متعدد الأقطاب (THUROWL, LESTER, 1997: 10) لذلك يتحتم هنا التفريق بين ما تدعيه وما تفرضه العولمة وبين ما تعنيه العولمة، فالعالمية هي اتجاهات في الفكر والتكنولوجيا والتبادل وانتقال رأس المال، تفرضها واقعية حركة المتغيرات الاقتصادية الدولية في ظل تنامي مصلحة القطاع الخاص تجاه الاندماج والاختزال والانتشار. أما العولمة فهي رغبة رأسمالية تحركها مجموعة من الدول الغربية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استعجال انتشار رأس المال عالمياً، وفرض العملية في ظل شروط مجحفة لدول غير قادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

فالعولمة في الحقيقة سيادة نمط معين من الحياة هو النمط الغربي مع إيديولوجيا وفكر غربيين وباستخدام مختلف الوسائل للقهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي وذلك عبر أداته الأساسية وهي الشركات متعددة الجنسية أو عابرة لقارات أو عبر الوطنية كترجمة لعولمة بدأت منذ قرون خمسة ظلت، وبدأت تكنولوجيا الإعلام والاتصالات بالتطور المضطرد بشكل مذهل (عبد الوهاب و اخرون ، 2002 : 93).

تعريف العولمة

تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة وتزايدت الدراسات والبحوث حولها، غذ بدأ الاهتمام بها بشكل جذري في نهاية عقد الثمانينات على الرغم من أن جذورها تمتد إلى سنين طويلة، وهي تتعلق بمصطلح يتناول بمفهومه انتشار المعلومات بشكل هائل على مستوى العالم ككل والإلغاء التدريجي للحدود بين الدول بأسلوب منظم وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل ذلك سلاح ذو حدين، فقد يكون ذا نتائج سلبية لبعض الدول وإيجابية لدول أخرى.

وعند التطرق لتعريف العولمة نجد أن أغلب الباحثين الأجانب ركزوا على الجانب الاقتصادي عند تعريفهم لهذه الظاهرة ولم يدخلوا في مسألة التأييد لها أو المعارضة، عدا بعض الآراء التي حذرت من الآثار السلبية لها. أما الباحثين العرب فاختلفوا في وجهة نظرهم، إذ جاءت أغلب الآراء تحذر من سلبيات العولمة والقليل منهم من اعتقد بوجوب العو لمة ووضع تعريفاً لها دون أي جدل ودون الدخول في كونها ظاهرة إيجابية أم سلبية (بن ميرة، 2002: 6) وقد وضع لها الاقتصاديون تعاريف عدة نذكر منها:

عرفها (Dunning, 1997: 13) على أنها زيادة الروابط بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي الحالي، كما أنها تضيف العلميات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.

كما عرفها (Ostubo, 1996: 1) على أنها تكامل الإنتاج، توزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصادات دول العالم.

وعرفت كذلك بأنها تنامي النشاط الاقتصادي العابر للحدود السياسية القومية والإقليمية وتعبر عن نفسها من خلال تزايد حركة المنتجات والخدمات عبر الحدود عن طريق التجارة والاستثمار وأحياناً من خلال تزايد حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق الهجرة (Charles, 1994: 27).

وعرفها (Alonso, - Gamo, 1997: 1)على أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التقنية. ويعبر عنها (غليون وأمين، 1999: 21) بأنها كثافة انتقال المعلومات وسرعتها إلى درجة أصبحت أننا نشعر أننا نعيش في عالم واحد وموحد اقتصادياً. وعرفها (Cernt, 1995: 596) بأنها مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي.

كما عرفها كذلك (Safadi, 1996: 2) بأنها تقريب الروابط بين هياكل الإنتاج والأسواق المختلفة وتشتمل عملياتها على تكثيف تلك الروابط الاقتصادية من خلال تدفق السلع والخدمات والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود.

وعرفها (حرب، 1998: 85) بأنها حدث كوني له بعده الوجودي، إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ، أنشأت واقعاً تغير معه العالم عما كان عليه بجغرافيته وحركته بنظامه وآليات اشتغاله بآفاقه المحتملة.

إن النظرة التحليلية لما ذكر من التعاريف تبين أن تلك التعاريف ركزت بشكل أو بآخر على الوجه الاقتصادي للعولمة، وعلى العناصر والمكونات التي تجعل من الاقتصاد العالمي متكامل لمصلحة الأفراد والمجتمعات من خلال انتقال السلع والخدمات وتبادل الخبرات. ويمكن استعراض بعض التعاريف التي ركزت على جوانب القوة والهيمنة في مفهوم العولمة وكما يأتي:

فقد عرفها في هذا الإطار (العظم، 1996: 65) بأنها تعبر عن التحول الرأسمالي العميق لكل الإنسانية في ظل هيمنة الدول المتقدمة وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. أما (عمارة، 1998، 67) فقد عرفها بأنها ظاهرة تؤدي إلى زيادة الخلل في علاقة القوي بالضعيف وتعيق الدول النامية من النهوض التنمية، وهي لا تؤدي إلى تحقيق العالمية أو حالة تبادل متوازنة.

ويعرفها (B. R. Barber) بأنها تمثل الحتميات الأربع التي تشكل ديناميكية عالم الغرب، وهي

حتمية السوق وحتمية المعلومات والتكنولوجيا وحتمية البيئة التي تسهم في تصغير العالم والحد من بروز الحدود القومية (فيذرستون وآخرون، 2000: 45).

أما (مسعود، 1997: 123) فقد أشار إلى أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للإدارة الأمريكية.

نلاحظ بأن التعاريف الأربعة آنفة الذكر قد ركزت على الوجه الاستعماري لظاهرة العولمة وهو باعتقادنا تلك الظاهرة المبطنة أحياناً والمعلنة في أحيان أخرى. والذي يشير إلى عدم وجود العدالة في فرص التطور لكافة الشعوب ولكافة المنظمات والمجتمعات. إذ أن التطور العلمي التكنولوجي الذي حدث مؤخراً إنما هو نتاج موضوعي لطبيعة التصورات التاريخية التي مرت بها البشرية على مر العصور، وأن للبشرية جمعاء دون استثناء فضل بقدر أو بآخر في ذلك وهو ملك للبشرية، وليس لفئة معينة أو شعوب بذاتها. وهو بذلك يشكل عنصراً مهماً لعملية التطور الإنساني. وينبغي أن يوظف لخدمة الإنسانية وتحقيق رفاه وسعادة الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة ورفع مستوى التطور الحضاري له وعلى الإنسانية جمعاء واجب الحفاظ عليه والعمل على تطويره ودعمه لأنها لخدمتها. ولكن الاستخدام الإمبريالي لهذا التطور هو الذي يجب أن نحاربه ونقف ضده لأنه استخدام منحرف ويستهدف تحقيق أعلى معدلات الأرباح من خلال تحقيق فائض قيمة نتيجة استغلال دول الشمال الإمكانات المادية والبشرية لدول الجنوب، فإن الاستغلال أصبح كونياً ويحدث هذا من خلال عولمة الاقتصاد والتقانة والمال وغيرها مما يسلب بالنتيجة إرادة الشعوب بحجة أن الكون أصبح قرية واحدة صغيرة وأن الحدود تشكل عائقاً أمام مركز رؤوس الأموال والبضائع والخدمات. إن العولمة هي عبارة عن نتاج التطور التاريخي الذي حدث في قلب النظام الرأسمالي، وهي ولادة طبيعية لهذا النظام وهي وسيلة لتصدير أزماته الخانقة التي يعاني منها هذا النظام الذي بدأت هياكله تآكل كلها ومن هنا يمكننا القول أن العولمة هي أعلى مراحل الإمبريالية العالمية. ومما يؤكد ذلك ما ذهب إليه (الطائي، 2000: 12) إلى أن العولمة أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى إعمام الشيء وجعله على المستوى العالمي، ومن ثم إعمام القيم الأمريكية ونقل النموذج الأمريكي، أي نشره على مستوى الكل (الأمركة)، يتوسع نموذجهم لإعمام الطابع الأمريكي، ومن جانب آخر فقد أكد (السعدون، 2000: 42) أن كلاً من العولمة والعالمية يختلفان عن بعضهما اختلافاً كبيراً، فالعالمية (Universality) تعني التفتح على الثقافات الأخرى من العالم مع الاحتفاظ بالخلاف الفكري وكذلك هي طموح للارتفاع بالخصوصية على مستوى عال. أما العولمة (Globalization) فهي نفي الآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الفكري وكذلك هي احتواء للعالم.

وأشار بعض الباحثين إلى الجوانب الإدارية في مفهوم العولمة من خلال التعاريف المبينة في أدناه:

فقد عرفها (Reinicke, 1997: 127) بأنها تمثل امتزاج الأبعاد عبر الوطنية في طبيعة الهيكل التنظيمي والسلوك الاستراتيجي للشركات الخاصة، فالحركات عبر الحدود ورأس المال غير الملموس مثل التمويل والتكنولوجيا والمعلومات تسمح لتلك الشركات في أن تحسن قابلياتها التنافسية.

كما عرفها Rugman and Hodgett بأنها عمليات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على وفق تجانسية عالية للنوع والجودة وعلى قاعدة عالمية واسعة. وفي هذا التعريف تركيز على عولمة العمليات الإنتاجية والتوزيعية. وذهب آخرون إلى تعريف العولمة بأنها تكامل الأسواق وانفتاحها وتحررها، وبالتالي فإنها باتت بمثابة استجابة للتغيرات والتطورات التي حصلت في العالم والتي جعلت عزلة الدول عن بقية العالم لم يعد خياراً مناسبا ً.

مراحل تطور العولمة

إن أول استخدام لهذه الكلمة (العولمة) كان من قبل (مارشال ماك لوهان) عالم الاجتماع والاتصالات في جامعة تورنتو بكندا، وكان ذلك عام 1960، إذ تنبأ في كتابه (استكشافات عوالم الاتصال) الذي نشر في ذلك العام بتوجه العالم إلى الاندماج وخرق الحدود نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصالات فيؤدي ذلك إلى تحويل العالم إلى قرية كونية Global Village (المسافر، 2001: 46). ولكن لا يوجد اتفاق حول هذا الموضوع ولا يمكن تحديد تاريخ دقيق لبدايتها.

إن ما أنجزته البشرية في جميع الحقب والأزمان التي سبقت هذا القرن كان نتيجة للتطور التاريخي الذي حدث على قوى الإنتاج خلال القرن التاسع عشر والذي كان امتداداً للثورة الصناعية الأولى التي بدأت في نهاية القرن الثامن عشر وبحدود عام 1790، إذ جاءت هذه الثورة على أنقاض الصناعات اليدوية التي كانت سائدة آنذاك فدخلت المكائن والآلات في العمل الصناعي وحلت محل العمل اليدوية، وظهرت المعامل التي شكلت النواة الرئيسية للصناعات المؤتمتة بعد اذ. وعلى هذا الأساس بدأ تقسيم العمل إلى عمل عضلي وعمل ذهني. ونتيجة لدخول التقنيات في العملية الإنتاجية حدثت قفزات نوعية في الإنتاج والإنتاجية (طاقة، 2001: 62).

إن التطورات التي حدثت في النظام الرأسمالي عكست نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر على سلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعالمية والتنظيمية، وبخاصة على تطور قوى الإنتاج تمخض عن هذه التطورات لأسباب وعوامل اق تصادية بالدرجة الأساس وغير اقتصادية أيضاً من قيام الحرب العالمية الأولى في عام 1914 بين دول النظام الرأسمالي، ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية، وكان باعثها الحقيقي اقتصادياً. إذ كانت ألمانيا تبحث عن أسواق لمنتجاتها وعن مستعمرات تمدها بالمواد الأولية وطاقة بأبخس الأثمان، شأنها شأن الدول الرأسمالية الأخرى، ففي عام 1914 وصلت مساحة المستعمرات التابعة لكل من فرنسا وانكلترا وروسيا وألمانيا وأمريكا واليابان 48% من مساحة سطح الكرة الأرضية، وعدد السكان الذين يقطنون هذه المساحة 31.6% من سكان العالم. وبعد نهاية الحرب ظهرت أمريكا كقوة اقتصادية وسياسية جديدة وذلك بسبب ضعف جميع الأطراف المتحاربة، ولتطورها في مجال الصناعة، وهجرة عدد كبير من العقول البشرية العربية والأوربية لها، فضلاً عن انتقال رؤوس الأموال إليها، وبذلك تربعت أمريكا على عرش النظام الرأسمالي (أمين، 1998: 16). وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بداية مرحلة جديدة أدت إلى تغيير جذري في قوى الإنتاج في الوقت الذي كان فيه الإنسان يقود الماكنة ويحرك الآلات داخل العملية الإنتاجية، أصبح كل شيء مؤتمت بشكل كامل فتقلص دور الإنسان داخل العملية الإ نتاجية وأصبح محصوراً في المراقبة فقط دون أن يستخدم الماكنة بيده، هذا يعني بداية عصر جديد، العصر الذي دخل فيه العلم أحد قوى الإنتاج الأساسية من جهة ومن جهة أخرى فإن استخدام النظام الرأسمالي للآلات المؤتمتة كلياً أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال وارتفعت بذلك نسبة البطالة، فنظر العمال إلى الآلة وكأنها العدو الأول لهم ولكن في الحقيقة أن الاستخدام الرأسمالي للآلة يمثل العدو الأساسي للعمال وليس الآلة نفسها، فالآلة تقصر من وقت العمل وتسهله وهذا نصر للإنسانية في صراعها مع الطبيعة، ولكن الاستخدام الرأسمالي للآلة يجعل من الطبيعة هي التي تستعيد الإنسان. وهذا النوع من الاستخدام يزيد للغني غناه ويزيد للفقير فقره. ففي هذه المرحلة (مرحلة الثورة الصناعية الثانية) اتسعت الفروقات

الطبقية بشكل كبير وتباينت الدخول في الطبقة الواحدة نفسها وأثرت على مستويات التعليم والصحة وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية الأخرى (زلوم، 1999: 12). وفي نهاية العشرينيات ومنتصف الثلاثينيات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عالمية كان من أبرز معالمها انهيار أسواق المال وانهيار العملات الأساسية خاصة المارك الألماني وعانى الاقتصاد العالمي فترة كساد كبيرة وظهرت بوادر البطالة شبه الشاملة، مما جعل الوضع الاقتصادي الدولي على حافة الانهيار. وبعد مجيء هتلر للحكم في ألمانيا حاول جهده إعادة تشغيل كل القدرات باتجاه خلق فرص عمل واسعة والقضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الألماني وكان ذلك من خلال بناء صناعات حربية متطورة والتهيئة الموضوعية للدخول في حرب شاملة، لكي تتمكن ألمانيا من الحصول على موقع لها تحت الشمس كما تفعل بقية الدول الرأسمالية. في نفس الفترة (أي فترة الأزمة الاقتصادية الكبرى) في الثلاثينيات ظهر الاقتصادي (جون مايردكنز) في بريطانيا ليضع نظريته المعروفة لمعالجة الأزمة التي كان يمر بها النظام الرأسمالي والذي ما عادت النظرية الكلاسيكية قادرة على حل معضلاتها بعد أن منيت بالفشل الذريع اقتصاديات السوق المفتوحة والتي كادت أن تتسبب بالإطاحة بالنظام الرأسمالي خلال فترة الكساد، فدعى كنز إلى تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية التي كانت تشكل عاملاً أساسياً لزيادة حجم الاستثمار والدخول باستثمارات جديدة من أجل خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب البطالة القائمة آنذاك (طاقة، 2001: 65).

وفي خضم هذا الصراع الدائر داخل رحم المنظومة الرأسمالية بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية والتي كانت بواعثها هي الأخرى اقتصادية. وجاءت الحرب كنتيجة موضوعية لطبيعة التطورات التي حدثت لتكوين النظام الرأسمالي وأزماته الاقتصادية الاجتماعية المستعصية الحل إلا من خلال الحرب، لأن الحرب تقع عند وجود أزمات مستعصية وهذا شأن كل الحروب في التاريخ.

وقعت الحرب العالمية الثانية عام 1939 واستمرت إلى عام 1945 كلفت البشرية ملايين من الضحايا الذين كانوا ضحية جشع النظام الرأسمالي. ونتيجة لهذه التطورات الدراماتيكية التي مرت بها البشرية بسبب الأزمات المستعصية الاقتصادية – الاجتماعية للنظام الرأسمالي والتي أدت إلى خوض حربين عالميتي ن قامتا في النصف الأول من القرن العشرين، أفرزت هذه الأحداث نظاماً دولياً جديداً تميز بظهور قطبين دوليين تقاسما النفوذ فيما بينهما، لكل منهما أيديولوجية تختلف وتناقض الأخرى، فالاتحاد السوفيتي تبنى الفكر الماركسي والولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بالمفاهيم الرأسمالية كطريق لرسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الخلاف الجوهري بين النظام الشيوعي والنظام الرأسمالي إلا أنهما وجهان لعملة واحدة فكلاهما مادي وقد اختلفا فقط في كيفية توزيع الثروات وكلاهما لم يستطع تحقيق ما وعد به، بالرغم من تأسيس المنظمة الدولية للأمم المتحدة وميثاقها ومؤسساتها وتأسيس مجلس الأمن الدولي واتفاقية (بريتون وودز) ومؤسساتها كصندوق النقد الدولي، إلا أن القطبين دخلا حرباً باردة في إطار مبدأ التعايش السلمي (زلوم، 1999: 14).

وبدأ سباق التسلح بين القطبين وغزو الفضاء، ونتيجة لكل ذلك ومن منتصف القرن العشرين وحتى يومنا هذا حدث تطور هائل وسريع في مجال العلم والتكنولوجيا، وكان هذا التطور يمثل بحق الثورة الصناعية الثالثة لتي سيدخل العالم بها القرن الحالي، وقد تمثلت في تجلياتها العلمية في ثورة المعلومات وشبكات ومنظومات الاتصالات المعقدة وبرامج غزو الفضاء وفي مجال الصناعات الإلكترونية وعلوم الفيزياء والجينات والهندسة الوراثية والكومبيوتر وأجهزة الإنترنت، والصناعات العسكرية المتطورة، مما أدى إلى تطور قوى الإنتاج بالشكل الذي لم تشهده البشرية خلال تاريخها، وقد استطاع النظام الرأسمالي أن يوظف هذا التطور لصالحه من أجل تجاوز أزماته. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتكتل الشيوعي المتمثل بحلف وارشو انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية وأصبح الدولار العملة الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد العالمي، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض نظامها الرأسمالي على العالم دون هوادة، وقد استخدم

التحالف بين أصحاب رؤوس الأموال العالمية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية كوسيلة للهيمنة على الدول الأخرى، مستندين إلى ما تمتلكه أمريكا من قوة عسكرية تستخدمها عند الضرورة، وكذلك صندوق النقد الدولي يمثل إحدى هذه الأدوات (مركز دراسات الوحدة العربية، 1998: 21).

لقد تبلور من خلال هذا كله تقسيم جديد للعمل الدولي وانتقل الصراع التقليدي بين رأس المال والعمل إلى صراع كوني يتمثل بالصراع بين دول الشمال التي تستحوذ على رأس المال والتكنولوجيا والقوة العسكرية من جهة ودول الجنوب التي تمتلك قوة العمل والمواد الأولية المهمة والأساسية للحياة.

ويميل بعض الكتاب إلى تقسيم تلك المراحل التطويرية للعولمة إلى المراحل الآتية (المسافر، 2001: 11 – 14).

1. المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية، وقد استمرت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد شهدت نمو المجتمعات القومية.
2. المرحلة الثانية: مرحلة النشوء، وقد استمرت في أوربا من منتصف القرن الثامن عشر حتى السبعينيات من القرن التاسع عشر، وفيها تبلورت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية.
3. المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، وقد استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين. وظهر فيها مفاهيم كونية مثل (خط التطور الصحيح) و(المجتمع القومي المقبول) وغيرها.
4. المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، واستمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول الشروط الهشة الخاصة بعملية العولمة والتي وضعت في نهاية مرحلة الانطلاق.
5. المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين، والتي بدأت في أواخر الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات التسعينيات من القرن الماضي وشهدت نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية.

مؤسسات العولمة

مما هو معروف أن النظام، أي نظام يملك آليات مؤسساتية دولية حكومية أو مؤسساتية دولية خاصة تظهر الولاء للنظام الذي تعمل فيه وتعمل على إدامة الصلة والترابط والمنفعة بينها وبين النظام، فتجهد في نشر أفكار النظام الرئيسية والسائدة وتحاول إعادة بناء ما خربته التلقائية وعناصر التطور الطبيعية التي تحصل لأي نظام وتعمل كذلك على الوقوف بوجه تضاداته وعناصر تناقضاته التي تظهر في مسيرة تطوره.

والنظام الرأسمالي تنطبق عليه كل تلك المواصفات، فكانت له مؤسساته الخاصة به التي تروج وتدفع بأفكاره بعيداً عن ساحتها الأصلية إلى العالم الذي لم يألفها سابقاً، والعولمة ظاهرة ضمن هذا النظام جند النظام من أجلا كل مؤسساته وإمكانياته لنشرها وضمان سيادتها لعلم قادة هذا النظام أن العولمة هي واحدة من أهم مبتدعاته التي ستطيل عمره وتبعد أجله (المسافر، 2001: 82). أما أهم مؤسسات العولمة ما يأتي:

1. المنظمات المالية والمتمثلة في البنك وصندوق النقد الدوليين.

لقد برزت الحاجة إلى إقامة مؤسسات دولية لدعم التنمية وتفادي المشكلات المالية والنقدية والتجارية والمساعدة في إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، فعمل صندوق النقد الدولي على تنظيم مجالات النقد وكذلك عمل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والكمارك (Gatt) على تنظيم عمليات التمويل، وبهذا أصبحت المصارف بصفة خاصة خاضعة لممارسات وأعراف دولية موحدة إضافة إلى أعمال التأميل والنقل وغيرها من الخدمات. وعملت هذه المؤسسات على نشر آليات العولمة حتى أصبحت أسواق المال المتطورة والشركات متعددة الجنسيات خير مثال لها، وعمل الإطار المحيط بالعولمة (من اتصالات سريعة، تكنولوجيا المحاكاة، المعلوماتية، الإعلام والفضائيات) على الترويج لهذه الظاهرة التي اجتاحت العالم كله (بن ميرة، 2002: 17).

2. المنظمات القانونية والمتمثلة بمنظمة التجارة العالمية (WTO)[1] ومنظمة العمل الدولية (ILO)[2]

فبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية تعد هذه المنظمة علامة مميزة للتعامل مع العولمة كما أشار إلى ذلك (الغول، 1998: 10) لأنها تمتلك القدرة والصلاحية على إدارة جوانب الاقتصاد العالمي نظراً لما تمتلكه من آليات مناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بدور الإشراف والمراقبة على عملية تحرير لأسواق والأنظمة المالية والتجارية من القوانين والقواعد التي تحكمها (بن ميرة، 2002: 17 – 18).

3. مجموعة الثمان

وتتكون هذه المجموعة من الدول الآتية (فرنسا، الولايات المتحدة، ألمانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، اليابان، كندا، الصين) وتعد مجموعة الدول السبع الصناعية هذه من أهم مؤسسات الاقتصاد المعلوم، وعقدت هذه الدول عدة قمم ناقشت فيها مخالف القضايا والمشكلات العالمية والاقتصادية والسياسية، وفي تقرير التنمية البشرية لعام 1997 ظهرت هذه المجموعة كمؤسسة مهمة في دعم ظاهرة العولمة، فهي بالإضافة إلى كبر حجم اقتصادياتها وتجارتها الخارجية تمثل العنصر الأساسي الذي له وجود بارز في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك منظمة التجارة العالمية وكذلك ما تمتلكه هذه الدول من شركات متعددة الجنسيات، وفي هذا الصدد أشار (سلمان، 2001: 14) إلى أنه في إطار البنية المؤسسية لإدارة العولمة نرى تقليص التدخل المباشر للدول التي في إدارة الاقتصاد، بقدر اندماجه في اقتصاد العولمة، وفي المقابل يتعاظم دور الشركات العملاقة في اتخاذ القرارات المتصلة بتدفقات المال والنقد والسلع والخدمات و التكنولوجيا في السوق العالمي.

التحديات التي تواجه منشآت الأعمال والصناعات الصغيرة في عصر العولمة:

لاشك إن التغيرات التي حدثت في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين قد أسهمت بقدر كبير في إعادة تشكيل معادلة القوى السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي. كما أن ما يشهده العالم من تغييرات في التقنيات واتجاهات وتفضيلات الزبائن، وتزايد أهمية قطاعات اقتصادية معينة... وغير ذلك يؤثر على منشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة معاً سواء من حيث رؤيتها المستقبلية للأهداف والنشاطات أو الأسواق وآليات السيطرة عليها أو البقاء فيها داخلياً وخارجياً.

وفي ذات الوقت يرى Thurow وزملاءه ان حسم الصراع على القيمة الاقتصادية من ناحية، والبقاء خلال القرن الحادي والعشرين ستكون لمن يستطيع ان (ليستر ثرو، 1995):

(1) WTO: World Trade Organization.
(2) ILO: International Labor Organization

1- الوصول إلى السوق اسرع وأرخص.
2- تحقيق التنظيم الأفضل.
3- بناء قوة عمل أفضل تعليماً ومهارة.
4- ان يقود في مجال التطوير.
5- الاهتمام بالتمويل الصناعي لتقوية البنية التحتية.

وإذا ما نظرنا إلى المتطلبات السابقة وكذلك التوقعات التي ذكرت آنفاً نجد انها في معظمها تشير إلى أن منشآت الأعمال الصغيرة تستطيع ان تلبي كثيراً منها، ومع ذلك سيظل هامشاً كبيراً من القلق على مستقبل هذه المنشآت خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وأن مايثير هذا الهامش من القلق هو عدد من التحديات تتمثل في الآتي (Abou-Kahf, 2001: 41-47):

1- اتفاقية الجات- تحرير التجارة العالمية واحتمال تعاظم درجة المنافسة امام المنشآت الصغيرة.
2- الاتجاه نحو التنويع في النشاطات والأهداف والتقنية العالمية الأمر الذي يتطلب توفر الموارد المالية والمشورة اللازمة لهذه المنشآت إن كان لها إن تبقى وتستمر.
3- متطلبات تطبيق النظم الشاملة لإدارة الجودة TQMs وكذلك التنظيمات المبنية على أساس فرق العمل TBO.
4- ضرورة اعادة هندسة الأعمال Reengineering وما يترتب على ذلك من آثار وما يتطلبه من تكلفة في نفس الوقت.
5- تبسيط العمليات وتصغيرها بهدف التركيز على الموارد وتخفيض الكلفة، أي ما يعرف بـ Downsizing.
6- كيفية تحقيق التكامل بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة وحل مشكلة الاستغناء عن العمالة منخفضة المستوى المهاري في مواقع العمل Polarized workplace، مع الأخذ في الاعتبار ايضاً التعامل داخل المؤسسات سيصبح متمركزاً على العمليات وليس الوظائف وأن الزبون سيكون هو المدير الفعلي (الرئيس الحقيقي للأعمال) Customer is real boss.

يضاف إلى ما سبق وجود تحدي آخر هو كيف يفكر مدير المنشأة الصغيرة محلياً ويعمل في نفس الوقت على المستوى الكوني، فاجتياز هذا التحدي يعتبر في نفس الوقت بطاقة العبور لمنطقة البقاء لأي منشأة سواء كانت كبيرة أو صغيرة الحجم (ابو قحف، 2002: 78).

تعريف حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية:

تعرف حاضنات الاعمال بأنها العملية التي يتم بموجبها ضم الشركات الصغيرة أو المبتدئة من قبل شركات كبيرة، بسبب نقص أو قلة رأسمال الشركة الصغيرة أو بسبب عدم كفاية خبرة العاملين فيها، أي ان تكون متدهورة لأسباب مالية أو بشرية أو معلوماتية، فتقوم حاضنات الأعمال بإعادة الحياة الجيدة لهذه الشركات وانعاشها من حيث تمويلها، وكذلك تعمل على زيادة خبرة العاملين من خلال تدريبهم التدريب الجيد، وادخال خطط جديدة في العمل والانتاج وتطوير الشركات إدارياً. (Pietrskiewicz, 1999: 223)

فحاضنات الأعمال هي عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة تلك المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة بداية النشاط Start-up-period وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة. www.afghansmallbus.org,2004:1

كما يمكن تعريف حضانة الأعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم أو تزويد المبادرين Entrepreneurs بالخبرات والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع ان حضانة الأعمال كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة، ونشر التكنولوجيا وتسويقها وكذلك خلق فرص وتخفيض أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة. (ابو قحف، 2002: 80-81)

أما الحاضنات التكنولوجية فهي عبارة عن شركات أو منظمات كبيرة ذات تكنولوجيا عالية ومتطورة تضم اليها (تحتضن) شركات أخرى أما أن تكون مفتقرة إلى التكنولوجيا أو أن تكون ذات تكنولوجيا متقادمة، فتعمل الحاضنة التكنولوجية هذه على تزويد هذه الشركة بالتكنولوجيا أو تعمل على تطوير تكنولوجيتها أو تقوم بإضافة تكنولوجيا جديدة لها مما يؤدي إلى انتعاش تلك الشركة وتطورها وبالتالي زيادة ارباحها من خلال مبيعاتها بسبب تطور التكنولوجيا التي زودت بها من قبل الحاضنة التكنولوجية (Murphy, 2000: 162).

ومن الممكن ان تكون الحاضنات التكنولوجية حاضنات اعمال ولكن لايمكن لحاضنات الأعمال ان تكون حاضنات تكنولوجية، فالحاضنات بشكل عام تقوم بجلب شركات صغيرة أو مبتدئة في العمل تماشياً مع رؤوس الأموال الجريئة (المغامرة) ومنفذي الأعمال الجديرين (الخبراء) ليتعلموا سياسات نمو العمل وكذلك لتسهيل الربط الجديد والمحتمل للشركات، ان تركيز المؤتمرات على احتياجات الشركات الصغيرة للحاضنات قد وفرت فرصة لهذه الشركات لتحسين أوضاع عملها. وقد وجهوا العمل كمفاهيم وستراتيجيات. ان هذا البرنامج يسمح لمدراء هذه الشركات الصغيرة باكتشاف اختيارات التمويل والحصول على الخبرة الذهنية لحل القضايا المتعلقة بتطوير أو تنمية العمل، كذلك توفر الفرص لتخمين الفعاليات المالية الكامنة في الحاضنات (Pietrskiewicz, 1999: 224).

أهمية حاضنات الاعمال والحاضنات التكنولوجية:

لحاضنات الاعمال وحاضنات التكنولوجيا اهمية كبيرة تتجلى في النقاط الآتية (Molanar, 1997: 150):-

1) تساهم حاضنات الأعمال على تحسين وضع الشركات الصغيرة التنافسي وزيادة ارباحها وتقوية رأسمالها.
2) تساهم حاضنات الأعمال في ابقاء الشركات الصغيرة في السوق، وهذا يؤدي إلى ظهور أفكار وتصاميم ووظائف جديدة تؤدي إلى خدمة المجتمعات.
3) يعد نقل التكنولوجيا بين الدول احدى أهم وسائل تطوير منظمات الدول وخاصة في العالم الثالث.
4) يعد نقل التكنولوجيا مهمة ستراتيجية لتطوير الاقتصاد والمنافسة في البلد، ونمو الاقتصاد المحلي.
5) نقل التكنولوجيا والمعرفة يقلل من المخاطرة التي تتعرض لها الشركات ورجال الأعمال.

ويرى (www.afghansmallbus.org, 2004: 1) ان حاضنات الأعمال تساعد الشركات على تحديد فرص الاستثمار المربحة وكذلك تؤدي إلى تبادل الخبرات والمعارف والأفكار بين الشركات والجامعات والمراكز البحثية بهدف تنشيط البحث العلمي بالاضافة إلى مساهمتها في ابتكار الأعمال المبدعة والمساعدة في تطوير وحل المشاكل التي تواجه المنظمات.

مجالات حضانة الأعمال:

تتصف هذه المجالات بالتنوع (صناعية، خدمية، سياحية، طبية، ترفيهية، واعلامية) بحيث تشمل جميع النشاطات الانتاجية وفي جميع المناطق، وطبقاً للمدير التنفيذي لـ (NBIA) (National Business Incubators Association) بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن اثارة اسئلة عدة مثل:

- هل انت مقتنع بأن لديك روح المبادرة، ولكن معرفتك المطلوبة لممارسة نشاط الاعمال في السوق غير موجودة؟
- هل بدأت حديثاً ممارسة أو انشاء شركة لكنها لم تحقق ربحاً؟
- هل ان قدرتك على بناء التسهيلات الخاصة بالانتاج محدودة؟ أم انك لاتجد التسهيلات اللازمة الاستنجار أو تحقيق النمو المطلوب؟

ان الاجابات التي تسعى للحصو ل عليها عن هذه الاسئلة دائماً تكون موجودة في حاضنات الأعمال، فحضانة الأعمال صناعة تقوم بتوفير كافة المساعدات المطلوبة لتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال وتقدمها نحو النجاح والاستقلال. فبرامج حضانة الأعمال تنطوي على خدمات ومساعدات احترافية ونمطية وغير نمطية، وتوفير جميع سبل الحصول على التسهيلات والخدمات، وفرص الربط بين المبادرين أو رجال الأعمال مع الناس الذين يستطيعون دعم النمو وتحقيق الربح، ومن الجدير بالذكر ان معظم الشركات التي تخرجت أو التي هي وليدة حضانة الأعمال تستطيع التمتع بالاعتماد على نفسها وتحقيق ا لربح خلال ثلاث سنوات، وطبقاً لأحدث دراسة قامت بها جامعة ميشيغان عام 1997 فإن معدل النجاح لهذه الشركات يصل إلى 87%. (ابو قحف، 2002: 81-82)

وان الجمعية الوطنية لحضانة الأعمال NBIA في الولايات المتحدة انشأت بهدف المساعدة في تقديم صناعة حضانة الأعمال لتشجيع المبادرين وتقوية الاقتصاد المحلي بالولايات وجذب الابتكارات إلى الأسواق وتحسين جودة الصناعة المحتضنة، لذلك فإن أي شخص بدأ ممارسة نشاط استثماري ما عليه الا الذهاب إلى أي حاضنة اعمال فقط حيث سيجد جميع الخدمات والمساعدات المطلوبة لنجاحه، ويمكن لأي شركة الحصول ع لى عضوية بالجمعية، وإن كانت الخدمات تقدم ايضاً للشركات من غير الأعضاء، غير ان العضوية تمكن من الحصول على خدمات مضاعفة. (Murphy, 2000: 163)

أهم الآثار الاقتصادية لحضانة الأعمال:

في عام 1997 اجريت دراسة هي الأوسع من نوعها في الولايات المتحدة عن الآثار الاقتصادية لحضانة الأعمال، وقد اظهرت نتائج الدراسة في مجملها المستوى المبهر والأثر الايجابي للخدمات التي تقدم لمنشآت الأعمال والمبادرين إلى الحد الذي جعل الخبراء يصفون حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين:-

الأولى: من ناحية مساعدتها في تخفيض التكاليف، أي تكاليف الانتاج.

والثانية: ارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنات.

ان برامج حضانة الأعمال تتعامل مع منشآت الأعمال الصغيرة والمبادرين باعتبارهم مورداً وتجمعاً بشرياً وطنياً على مستوى عال من الأهمية، ولذلك يجب تقديم كافة انواع المساعدات لهم بما يمكنها من مواجهة آثار العولمة، ويكفي لابراز الأثر الاقتصادي لحضانة الأعمال توضيح مايأتي باختصار كمثال (ابو قحف، 2002: 86-87).

1- بسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال فقد بلغت نسبة الشركات الصغيرة والجديدة التي استمرت في السوق 87%. وبلغ معدل نمو المبيعات* للشركات التي تتلقى المساعدات حوالي 400%. وهذا يعني في نفس الوقت المحافظة على الوفاق واشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات، بالاضافة إلى زيادة الناتج المحلي القومي.
2- تساعد برامج حضانة الاعمال في خلق فرص كثيرة للتوظيف.
3- المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة، وتحسين صورة وسمعة المجتمعات المحلية.
4- ان تقديم كثير من الخدمات الاضافية للعاملين يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هؤلاء العاملين.

الاستنتاجات:

يخلص البحث إلى الاستنتاجات النظرية الآتية:-

1- ان العولمة ظاهرة اقتصادية، سياسية، اجتماعية لها آثارها في منظمات ومجتمعات العالم المتقدم والنامي وبشكل متفاوت بين الدعم والتهديد على التوالي.
2- للعولمة أدوات الضغط التي يمكن من خلالها تستغل نقاط ضعف منظمات الأعمال في دول العالم الثالث عن طريق تقديم القروض المشروطة أو عقد المعاهدات والتكتلات والتحالفات الاقتصادية واستخدام ذلك في الضغط على منظمات الاعمال في العالم الثالث.
3- بسبب أدوات الضغط المشار اليها في (2) اعلاه، فقد أصبح لزاماً على منظمات العالم الثالث التي ترغب في البقاء والاستمرار ان تطور وضعها التنافسي من خلال زيادة رأسمالها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة وايجاد نوع من التحالفات مع المنظمات الكبيرة والمتطورة تقنياً لاسنادها وتقوية وضعها التنافسي في السوق.
4- بسبب العولمة وانفتاح الأسواق وتخفيف قيود دخول المنظمات الكبيرة إلى اسواق الدول النامية، ادى ذلك إلى تقليل الفرص المتاحة امام منظمات الدول النامية بسبب القدرة التنافسية لمنظمات الدول المتطورة العالية التي وصلت اليها بسبب الانتاج الواسع وتخفيض التكاليف إلى أدنى المستويات الأمر الذي يحتم على منظمات الدول النامية ان تبحث عن احتضان لأعمالها من قبل شركات كبيرة ومتطورة تقنياً بهدف حمايتها وضمان استمرارها في الوجود.
5- أظهرت الدراسات ان المنظمات الصغيرة والمتوسطة هي اكثر المنظمات تضرراً من آثار العولمة، وهي بحاجة ماسة إلى حضانة اعمالها لضمان بقائها واستمرارها.

* طبقا لاحصيائيات NBIA

التوصيات:

1- باتت العولمة ظاهرة تعبر عن واقع اقتصادي فرض نفسه في الأسواق العالمية ولابد من التعامل معها بما يناسبها، لانها كظاهرة فيها سلبيات كثيرة ولكن تتضمن كذلك ايجابيات كثيرة، فعلى المنظمات ان تفهمها جيداً وتتعامل معها باسلوب ذكي، ولا تجاهلها وتقاطعها لأي سبب كان، بل حتى وإن كانت هناك مقاطعة أو اعتراض على صيغة من صيغها أو على نتيجة من نتائجها، فينبغي ان يكون الرد ملائم.

2- لمواجهة الظاهرة المذكورة من قبل منظمات الدول النامية ينبغي ان يكون هناك مراجعة لثقافة المنظمة على وفق اسلوب يتناسب مع متغيرات البيئة العالمية، وما أتت به العولمة من عادات وسلوكيات قد يكون البعض منها غير مألوف.

3- على منظمات الدول النامية ان تغادر اساليب العمل التقليدية، وتبحث عن الأساليب الجديدة الجذرية كإعادة الهندسة، والتركيز على الجودة الشاملة، والعمل الجماعي.

على منظمات الدول النامية إذا ما ارادت ان تبقى وتستمر وتتنافس ان تبحث عن من يحتضن اعمالها وتقنياتها وتوطد علاقاتها مع المنظمات العالمية الكبيرة بهدف تطوير اعمالها وضمان استمرارها في السوق من خلال اكتساب خبرات متطورة تمكنها من التعامل مع اساليب المنافسة التي تفرضها الأسواق الحالية (الاسواق المعولمة). وكذلك تدلها على فرص الاستثمار المربحة والمناسبة لقدراتها.

المصادر العربية:

1- ابو قحف، عبد السلام (2002)، العولمة، حاضنات الاعمال– حالات عملية وحلول مشكلات، ط1، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية.

2- امين، سمير (1992)، الدولة و الاقتصاد و السياسة في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة الخامسة عشر، العدد 164.

3- حرب، علي (2000)، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

4- زلوم، عبد الحي يحيى (1999)، نذر العولمة، عمان.

5- السعدون، حميد حمد (2000)، العولمة و قضايانا، ط 1، دار وائل للنشر، عمان.

6- سلمان، جمال داود (2001)، انعكاسات العولمة على الاقتصادات النامية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 35 بغداد.

7- الطائي، صالح عباس (2000)، مستقبل الامركة: تساؤلات في ضوء ثورتي الاتصال و المعلومات، مجلة ام المعارك، العدد 24، بغداد.

8- طاقة، محمد (2001)، العولمة الاقتصادية، مطبعة السطور، بغداد.

9- عبد الوهاب، اكرام عبد العزيز و ابراهيم فاروق و سعد صالح (2002)، العولمة و مظاهرها: مع التركيز على الشركات متعددة الجنسيات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد التاسع، العدد 30، بغداد.

10- العظم، صادق جلال (1999)، وجهة نظر مختلفة حول مفهوم العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، القاهرة.

11- عمارة، محمد (1998)، العولمة، جريدة الشعب، العدد 1286، آب.

12- الغالبي، طاهر محسن والعسكري احمد شاكر (2002)، متحديات التجارة الالكترونية و العولمة، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الاردنية، عمان.
13- غليون، برهان و امين، سمير (1999)، ثقافة العولمة و عولمة الثقافية، دار الفكر، دمشق.
14- الغول، تمام (1998)، انضمام الاردن الى منظمة التجارة العالمية: الاثار والفوائد، غرفة تجارة وصناعة عمان، ندوة الصناعة في المحيط العالمي، عمان.
15- فريدمان توماس (2000)، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان ، مراجعة فائزة حكيم الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة.
16- فيدرستون، مايك واخرون (2000) عدثات العولمة، ترجمة عبد الوهاب علوب، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، القاهرة.
17- المجذوب، اسامة (2000) العولمة والاقليمي: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
18- مركز الدراسات الوحدة العربية (1998)، العولمة واثارها الاجتماعية، الدورة الخامسة والعشرون، تقرير المدير العام للمكتب العمل العربي، الاقصر، اذار– مايس .1998
19- لبسترثرو (2000)، مستقبل الراسمالية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، منشورات بيت الحكمة، بغداد.
20- هيرست، بول و تومبسون، جراهام (1999)، مساءلة العولمة، الاقتصاد الدولي وامكانات التحكم، ترجمة ابراهيم فتحي، المجلس الاعلى للثقافة، الكويت.
21- ليستر، ثرو (2002)، الصراع على القمة، كتاب مترجم، عالم المعرفة، كويت.

المصادر الاجنبية:

1- Abou – Kahf A. M (2001) Introduction TO Contemporary Business AL-Dar AL-Jamiiyah, printace – hall.
2- Aloson, Gamo (1997), Globli zation, prenticc – Hall, Inc.
3- Cetnt, P. G., Globlization and changing Logic of cailective Action, Invenational organization, vol.49 1995.
4- Charles, Oman (1994); Globali zation and Regionali zation THachallenge for Developing Countries, O E C O.
5- Dunning J. H, (1997), Advent of Alliance Capitaliam In J. H. Dunning and K. A. Hamdani, The New Globalism and Developing Countries; United Nations University press, paris.
6- Otsubo, s., Globalization: New Role for Developing Countries in an Integrating world, world bonk Washington D. C 1996.
7- Reinicke, wolfgang, (1997), Globalization, prentice – Hall, I 19.
8- Safadi, Racd, (1996), Globalization, prentice – Hall, I4c.
9- Thuow, Lester (1997); The Futur of capitalism, penguin Books, New york.
10- Molnar, J. (1997), Business in cubators work – the results of the impact of in cubator investment study.
11- Murphy, L. M., (1999), Industry growth forams, printace – hall.
11- Pieturski ewic Z. W., (1999), what rae the appropriate voles government in technology deploy ment?. printace – hall.
12- www.afghansmallbus.arg.2004 .